الاسرائيلية لتحقيق مطالبهم (**المصدر نفسه**، ٢/١٠/١٩٩٢).

أدّت حركة الاضراب عن الطعام الى «احياء المظاهر الجماعية للانتفاضة» (افنيري، **مصدر سبق ذكره**، ١٩/١٠/١٩٩٢). فقد نظّم المواطنون في قطاع غزة اضراباً لمدة يوم واحد تأييداً للسجناء؛ وتوقف المحامون في القطاع عن العمل في المحاكم العسكرية الاسرائيلية لمدة يومين؛ وأُجريت مسيرات ضمّت أكثر من خمسمئة من المحامين والمهندسين والاطباء باتجاه مقر الصليب الاحمر الدولي في مدينة غزة. وأعرب المشاركون عن تضامنهم مع المعتقلين. وذكر نقيب المحامين، فريح أبو مدين، ان المسيرة توجّهت، بعد ذلك، الى مبنى «الادارة المدنية»، وسجن غزة المركزي، حيث طاف الجميع حول السجن في مسيرة صامتة وقد ارتدوا «الارواب» السوداء قبل أن يعودوا ثانية الى مقر الصليب الاحمر (**القدس العربي**، ٦/١٠/١٩٩٢).

من جهة أخرى، عقد بعد ظهر ٤/١٠/١٩٩٢ مؤتمراً صحافياً في مقر الصليب الاحمر في غزة، وتحدث رئيس الوفد الفلسطيني الى مفاوضات السلام، د. حيدر عبدالشافي، في حضور عدد من الصحفيين، وطالب السلطات الاسرائيلية بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة بحق المعتقلين الفلسطينيين؛ كما طالب الهيئات الدولية والمؤسسات الانسانية بالتضامن مع المعتقلين. وبعث رئيس بلدية بيت لحم، الياس فريج، ببرقية الى وزير الشرطة الاسرائيلية، موشي شاحال، ناشده فيها الاستجابة لمطالب السجناء الامنيين. وأعرب فريج عن خشيته من تفاقم الوضع في السجون، ما لم تقم السلطات الاسرائيلية باجراءات سريعة لحل المشكلة (**المصدر نفسه**). في هذه الاثناء، نفّذت الاطر النسوية وأمهات المعتقلين والشخصيات الوطنية والنقابية والطلابية وأعضاء في بلدية نابلس وادارة غرفتها التجارية وجمع غفير من المواطنين اعتصاماً في مقر الصليب الاحمر الدولي في المدينة. وقد حاصرت قوات من جيش الاحتلال المنطقة ومنعت النساء من الخروج في مسيرة تضامنية، واكتفت بالسماح لهن بالخروج والمشاركة في اعتصام نُفّذ في مقر البلدية. وكانت المحال التجارية في مدن بيت لحم وبيت جالا وبيت ساحور أغلقت ابوابها بتاريخ ٤/٩/١٩٩٢، لمدة ساعتين تضامناً مع المعتقلين (**المصدر نفسه**). الى ذلك، امتدت حركة الاحتجاج والتضامن لتشمل جميع النقابات والمؤسسات والهيئات الشعبية والثقافية والاعلامية. وفيما سمحت الشرطة الاسرائيلية بتظاهرات ومسيرات سلمية تضامنية في مدينة القدس، واصل الجيش الاسرائيلي استخدام القوة في محاولة لكسر عمليات الاحتجاج المتصاعدة (**ميدل ايست انترناشونال**، العدد ٤٣٥، ٩/١٠/١٩٩٢).

لم تقتصر حركة الاحتجاج على الفلسطينيين في مناطق الضفة والقطاع، بل امتدت لتشمل مناطق الـ ١٩٤٨. فقد قامت جمعية «اصدقاء المعتقل والسجين» في مدينة الناصرة، بمساندة من مركز احياء التراث العربي في بلدة الطيبة، برعاية اعتصام نفّذته أمهات وزوجات وأقارب المعتقلين من هذه المناطق. وأصدرت الجمعية بياناً أعلنت فيه التزامها تلبية نداء أسرى الحرية الفلسطينيين. وتوجهت، من جانبها، الى لجنة المتابعة العليا والقوى السياسية العربية للقيام بأنشطة تضامنية (**الهدف**، دمشق، العدد ١١٢٠، ١١/١٠/١٩٩٢).

في الاسبوع الاول للاضراب، استمع مجلس الوزراء الاسرائيلي الى تقرير عن الاضراب، غير انه قرر عدم التفاوض مع المعتقلين في ظل تواصل اضرابهم (**القدس العربي**، ٦/١٠/١٩٩٢). غير ان وزير الشرطة الاسرائيلية، موشي شاحال، وعد، فيما بعد، بدراسة مطالب السجناء، ولكنه اشترط بدوره انهاء الاضراب اولاً (**المصدر نفسه**، ٧/١٠/١٩٩٢).

وعقد يوم الثلاثاء (١٣/١٠/١٩٩٢)، اجتماعاً ضمّ موشي شاحال ولجنة المحامين العرب في القدس خصّص لمناقشة مطالب المضربين. وكانت مفاوضات أُجريت مع السجناء في سجن جنيد تمّ التوصل، في خلالها، الى اتفاق تضمّن النقاط التالية:

- تتعهّد مديرية السجون العامة بعمل كل ما وسعها لتحسين شروط الحياة في المعتقلات.
- إقامة لجنة مختصة من مديرية السجون لبحث الاوضاع، بصورة تفصيلية، في السجون عامة، وفي السجون الامنية بصورة خاصة.
- تقصير فترات انتظار العمليات الجراحية